في واحد من الناس ظن بالكفاية لم يشاركه غيره
اعني في القطع الحاصل للامام على كل حال فهو
يمكن وينعزل ولاجل بعزل الامام هذا او بولي هذا
ويجز هذا بعينه ويعيد له الولاية مرة اخرى ولا تحكم
على الامام في هذه الامور ولا ينكر هاهنا من عمل الائمة الا
جاهل فان قال مسلما ان الامام يولي هذا الوالي ويغلب
على ظنه ان غيره لا يقوم مقامه في باب النفع ولكن
الامام يعلم ويتحقق ان زيدا المذهبي عاطلا عن البصيرة
بالكلية فكيف يجوز ولاية الامام والامام يعلم
ان في المسلمين من هو اعلم منه قلنا قد اجبنا عن هذا
السؤال في غير موضع وذكرنا ولاية الامي وجوازها
وبينا ولاية الرسول لغلاب بن اسيد ثاني اسلامه
وكذلك ولاية ابي زيد الدوسي وكررنا في جواب
هذا السؤال ولكن من امثالهم حدث حديثين
امرأة فان لم يفهم فأربعة وان لم تسكت عن قرب ما
فعله الرسول من ولاية من غيره اعلم منه ولم يقل ان
امر مكتوم المدبر وهذا بحمد الله تعالى تعرب عن امور كثيرة

وترك عليه السلام ولاية علي بن ابي طالب كرم
الله وجهه اي الرجلين اعلم على عليه السلام امر ابن
مكتوم رحمه الله وكم ذكرنا لهذا من نظير ولله المثل
ومن جهل العزائم في ضحاها ولم يك بالعمي فقد تعاما
ولكم ان تجابوا جوابا ثانيا لتعلقكم ها هنا بالخبر
وهو قوله عليه السلام وهو يعلم ان في المسلمين من هو اولى
واعلم وهذا السؤال قد ذكرناه محتملا للحديث الشريف
على مجموع الامرين لان الواو واو عطف في قوله واعلم
بكتاب الله لخصنا هذا قبيلا في التاويل الاول فلا
حاجة الى ايجاد الموجود وان كنا قد اخذنا الموجود
في الجواب المذكور هاهنا لكن الجا الى ذكر صحة
البيان وايضاح البرهان قالوا فقد آل كلامكم
في هذا التاويل الى التاويل الاول فكان لا غرض
في عدنا وبدا ثانيا قلنا ان في التاويل الثاني
مزيد فائدة لم نذكرها في التاويل الاول وهي
ان في بيان اطلاق لفظ يعلم ان المراد بها ظن
وهذه فائدة ظاهرة عظيمة ولو لا ذكرها لما استقام

Copyright © King Saud University